نظام التقييم المصرفي كآلية للرقابة بالتركيز على المخاطر في البنوك التجارية

دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية ABC

أ.عاشوري صورية

جامعة سطيف 1

soria.19000@hotmail.com

ملخص

أوضح البحث طبيعة العلاقة بين نظام التقييم بأبعاده وخصائصه المختلفة وعمليات الرقابة المصرفية مع تحديد العناصر التي تتطلب توجيه عناية واهتمام خاص. وقد حاولنا في هذا البحث تقييم المؤسسة المصرفية العربية باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وتم ربط نتائج التقييم بالعناصر الواجب مراعاتها عند القيام بعملية الرقابة وذلك بهدف تأكيد دور نظام التقييم في دعم عملية الرقابة على البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، نوعية الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق.

Abstract

This research explains the nature of relationship between the evaluation system with it's different dimensions and characteristics and the control processes with defining the subjects that require special attention and tries to assess the use of the ABC bank of the USA banking system of evaluation and assessment results were linked with the elements to be taken into account when carrying out control and in order to emphasize the role of evaluation system to support to process control of commercial banks.

Key words : Banking supervision, Capital Adequacy, Assets Quality, Management Quality,
Earnings, Liquidity, sensitivity to market risk

مقدمة

إن الهدف الرئيسي للرقابة المصرفية هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطارالقوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي في البلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف سليم ولديها القدرة والكفاءة التي تمكنها من إدارة مواردها واحتياجاتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية، لذلك لم يكن من حل أمام المؤسسات الرقابية إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم أداء الوحدات التابعة لها، مما يعكس التطورات والتغيرات في العمل المصرفي، ومن أجل هذا تم استخدام العديد من المعايير بغية الإنذار المبكر بالمشاكل التي قد تحدث قبل استفحالها، وهي تمثل مؤشرات لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم البنوك وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني وأشهرها نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels ومما سبق نستطيع صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية نظام التقييم المصرفي وما مدى مساهمته في عملية الرقابة على البنوك التجارية؟

فرضيات البحث: في إطار هذه الدراسة يتم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تساهم المعلومات التي يكشف عنها نظام التقييم المصرفي في تسهيل عملية الرقابة على البنوك التجارية.

الفرضيات الفرعية

- يلتزم البنك محل الدراسة بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل.
- تميز الأصول التي يملكها البنك محل الدراسة بالجودة اللازمة.
- يحقق البنك محل الدراسة أرباحا تضمن له البقاء والاستمرار.
- يحقق البنك محل الدراسة توازنا بين توظيف السيولة والاحتفاظ بها.
- وجود حالة ضعف تسود البنك محل الدراسة وفقا للحساسية لمخاطر السوق.

منهج وأدوات الدراسة: تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بسبب ملاءمته لمثل هذه المواضيع وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة.

1.الرقابة المصرفية: تم تعريفها على أنها: "مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسة النقدية، وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله"[1].

كما تم تعريفها على أنها: "عملية التحقق مما إذا كان كل شيء في البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة وللتعليمات الصادرة، بهدف توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها "[2].

وتم تعريفها أيضا على أنها: "تلك العملية التي تعمل على اكتشاف المشاكل قبل تفاقم حدوثها والقيام بالعمليات التصحيحية "[3]. وبالتالي يمكن القول أنها عبارة عن سيرورة من الإجراءات يقوم بها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية وتقييم أداء القطاع المصرفي بهدف تحديد المشاكل التي يعاني منها وبالتالي قيامه بالإجراءات التصحيحية لتفادي تفاقم تلك المشاكل أو تكرارها سعيا منه لتحقيق الثقة في القطاع المصرفي وحماية حقوق المودعين والمستثمرين.

1.1 أهمية الرقابة المصرفية : تكمن أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط أهمها :

- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك بهدف تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛
- تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية؛
- إمكانية الوقوف على نوعية أصول البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومن ثم محاولة الحد منها؛
- التأكد من مدى التزام البنوك وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي[4]؛
- تمكن الرقابة على البنوك من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي[5].

2.1 أهداف الرقابة المصرفية : يمكن تحديد أهدافها في النقاط التالية [6]:

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي؛
- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي؛
- حماية المودعين.

2. الرقابة بالتركيز على المخاطر*: إن الرقابة بالتركيز على المخاطر تختلف عن الرقابة التقليدية للبنوك التي كانت تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة إجراءات البنك ولكن نتيجة لتغير طبيعة أعمال البنوك وتعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثا بفضل الابتكارات المالية والعولمة، وكذلك التقدم التكنولوجي، أصبح التوجه في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي يواجهها البنك وبالتالي الرقابة على هذه المخاطر.

وقد تم تعريفها على أنها: "عملية تحديد المشاكل التي تواجهها البنوك سواء الحالية أو المتوقعة مستقبلا والتحقق من أنه قد تم إيجاد الإجراءات المناسبة للتغلب على هذه المشاكل "[7].

وتم تعريفها أيضا بأنها: "الفهم الصحيح لخصائص البنك المعني وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسية لدى هذا البنك وبالتالي إعداد استراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر "[8].

كما تم تعريفها أيضا بأنها: "بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها[9]: محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التقييم، استخدام نظام لتقييم المخاطر في البنوك، نظام الرقابة العالمي (إطار لجنة بازل للرقابة).

مما سبق يتضح بأن الرقابة بالتركيز على المخاطر هي مجموعة من الاجراءات تهدف إلى تحديد استراتيجية البنك في معالجته للمخاطر وتقييم هذه الأخيرة بهدف إيجاد الأساليب المناسبة للتحكم فيها.

1.2 أدوات الرقابة بالتركيز على المخاطر: تصنف إلى ثلاث مجموعات[10]:

- التأكد من المحافظة على الحد الأدنى من رأس المال المخصص لمقابلة المخاطر؛
- تطبيق نظام فعال للرقابة التي تقوم على المخاطر؛
- التأكد من الإفصاح عن المعلومات الصحيحة حول إدارة المخاطر ومراحلها في الوقت المناسب، وتشكل هذه الأدوات القواعد الأساسية لاتفاقية بازل الثانية والتي تهدف بصفة أساسية إلى تطوير ثقافة إدارة المخاطر في البنوك.

2.2 أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر: يمكن حصر أهم أهدافها في النقاط التالية[11]:

- القدرة على اتخاذ إجراءات رقابية عاجلة على البنوك التي تحتاج إليها؛
- التخفيف من عبء التفتيش على البنوك التي تتمتع بإدارة جيدة؛
- العمل بأسلوب أكثر كفاءة.

3.2 الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر: يمكن توضيح أهم متطلباتها في النقاط التالية:

أ. وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال: وذلك بهدف إظهار قدرة البنك في السيطرة على المخاطر وامتصاص الخسائر.

ب. كفاية الإجراءات الإرشادية لمنح الائتمان: إن تقييم سياسات البنك وتطبيقاته المتعلقة بإدارة محافظ أصوله وإجراءات منح الائتمان والاستثمار التي تستند إلى أسس وقواعد سليمة تعتبر معيارا ناجحا يعكس القرار الائتماني الرشيد.

ج. كفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها: يتعين على البنك تبني سياسات كافية من الناحية العملية والعلمية لتقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات بهدف تعزيز قدرة البنك على مواجهة أي مشكلات ائتمانية.

د. ضوابط الحد من التركزات الائتمانية: يتعين وجود نظام معلومات كاف للحد من مخاطر التركزات الائتمانية يضمن إبراز أهم معالم التركز في كل نشاط والحدود الحقيقية لهذه الدرجات والكفيلة بمنع حدوث أي خسائر.

ه. ضوابط الحد من مخاطر الإقراض لذوي العلاقة: يتضمن تطبيق نفس الشروط والإجراءات المطبقة في حالات الإقراض العامة على الجهات ذوي العلاقة وذلك للحماية من المخاطر التي تنشأ عن التساهل أو التعامل بصورة تمييزية لهؤلاء العملاء.

و. ضوابط الحد من مخاطر السوق: تستلزم تطبيق نظم تقيس بدقة وبحذر وتتحكم بكفاءة في مخاطر السوق على ضرورة وجود معايير كمية ونوعية لإدارة تلك المخاطر.

ز. ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة: تتضمن توافر نظام وإجراءات ومقاييس يمكن من خلالهم الرقابة على تقلبات سعر الفائدة.

ح. ضوابط الحد من مخاطر السيولة: يتضمن التأكد من قدرة البنك على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية بما يكفل المحافظة على المستوى المطلوب من السيولة.

ط. ضوابط الحد من مخاطر التشغيل: تتضمن قيام البنوك بوضع السياسات الكافية لإدارة مخاطر التشغيل لتغطي كافة نظم العمل الرئيسية في البنك.

ي. ضوابط الحد من مخاطر الاحتيال: يجب التأكد من ضرورة توفر إطار متكامل من عناصر الرقابة على أي سلوك أو ضعف الثقة أو ضعف عناصر الرقابة الداخلية التي قد تؤدي إلى حدوث الاحتيال.

4.2 مراحل الرقابة بالتركيز على المخاطر: تتمثل أهم مراحل الرقابة بالتركيز على المخاطر فيما يلي[12]:

أ. **فهم البنك:** تعتبر الخطوة الأولى وهي أساسية من أجل وضع برنامج رقابي يتناسب مع الصفات التي يتميز بها البنك، ومن خلال مراجعة بعض المعلومات المحددة فإن المفتش يستطيع الحصول على فهم المخاطر التي تواجه البنك وكذلك الظروف المحيطة به، ويمكن الحصول على هذه المعلومات إما من التقارير المتوفرة في البنك المركزي أو الجهة الرقابية وكذلك من خلال أنظمة المعلومات والنقاشات مع إدارة البنك.

ب. **تقييم المخاطر:** يجب أن يظهر مواطن القوة والضعف لدى البنك وبالتالي تزويد المفتش بالأرضية اللازمة التي يبني عليها قرار التفتيش، ويجب أن تكون عملية التفتيش شاملة لكافة المخاطر.

ج. تشكيل مصفوفة المخاطر: تعتبر مدخل منظم لتقييم المخاطر ولوضع حجر الأساس من أجل وصف المخاطر لدى البنك، إن الخطوة الأولى لتشكيل هذه المصفوفة هي معرفة النشاطات الرئيسية في البنك ويتم ذلك من خلال الاطلاع على ميزانية البنك وجدول الأرباح والخسائر، ومن خلال دراسة المخاطر التي تواجه البنك يستطيع المفتش معرفة إذا كانت درجة هذه المخاطر مرتفعة، متوسطة، منخفضة.

د. خطة الرقابة: تمثل حلقة الوصل ما بين تقييم المخاطر ونشاطات التفتيش التي تتم في البنك، وتبين الخطة كل النشاطات التي يجب القيام بها عند تفتيش البنك وتبين أيضا نطاق وأهداف هذه النشاطات وبهذا الخصوص يجب إعطاء الأولوية في التفتيش أو توجيه موارد التفتيش إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى مع محاولة تجميع الموارد من أجل تقليل التكاليف والأعباء الزائدة.

ه. برنامج التفتيش: يجب أن يشتمل على جدول النشاطات مبينا المدة والموارد المخصصة لذلك، والحاجة إلى مفتشين متخصصين في نشاطات محددة.

و. مذكرة نطاق التفتيش: تبين هذه المذكرة الأمور التي يتم تغطيتها في التفتيش وتتضمن هذه المذكرة تحقيق أهداف الخطة الرقابية وعادة تتضمن شرح مختصر لمكونات نظام التقييم CAMELS.

ي. الرسالة إلى البنك: تتضمن المعلومات والبيانات التي يجب تزويد المفتشين بها وعليها أن توضح أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر وبالتالي يجب طلب المعلومات المتعلقة بذلك فقط.

3 نظام التقييم المصرفي CAMELS: يعرف على أنه:" مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي للبنك ودرجة تصنيفه وهوأحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها"[13].

كما يعرف بأنه: "أداة داخلية للتقييم والإدارة وعلى نطاق واسع تعتبر خريطة طريق لمؤسسات التمويل الأصغر التي ترغب في الحصول على ترخيص كإحدى مؤسسات الوساطة المالية الرسمية "[14].

ويعرف أيضا على أنه:" أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد، وكذلك تسمح بتحديد المؤسسات التي تحتاج لاهتمام خاص "[15]. وبالتالي يمكن القول أن نظام التقييم المصرفي CAMELS هو نظام للإنذار المبكر بالأزمات يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنك من أجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

1.3 مميزات نظام التقييم المصرفي CAMELS: يمكن تلخيص أهم مميزاته في النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد مع توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الانشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي[16]؛
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها[17].

2.3. كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS: تم تطوير نظام التقييم المصرفي CAMEL، بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي ويتم تصنيف البنوك كما يلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ[18] كالآتي:

الجدول رقم (1): تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS

	Rating Analysis	Rating Range	Rating Scale
قوي	Strong	1-1.4	1
مرضي	Satisfactory	1.6-2.4	2
معقول	Fair	2.6-3.4	3
هامشي (خطر)	Marginal	3.6-4.4	4
غير مرضي	Unsatisfactory	4.6-5	5

Source; Abdul Awwal Sarker: CAMELS Rating System in the context of Islamic Banking, A proposed"S" for Shariah framework, p:10 ,a partir le site internet: www.ibtra.compdf camel%20rating-ibtra 20 journal.pdf Consulte le :12-06-2010.

3.3. الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة التصنيف: درجة تصنيف البنك تحدد مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف CAMELS

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر: زيتوني عبد القادر: المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ص: 7، متاح في الموقع:

www. Kantakji.com تاريخ النقل :2010-03-15.

6.3.مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS: يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد:

أ. كفاية رأس المال (c): اختلفت وجهات النظر حول كفاية رأس المال فمنها من كانت مرتبطة بكفاية رأس المال بالمخاطر ومنها ما ركز على الأثر البيئي ومنها من ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية المختلفة.

أ.1.أسس تصنيف كفاية رأس المال: تم تحديد خمسة تصنيفات[19]: حيث يتصف البنك الذي يصنف رأسماله (1) بأداء قوي، نمو جيد للأصول، خبرة الإدارة جيدة، تحليل المخاطر وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، معقولية توزيعات الأرباح، الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها، أما البنك الذي يصنف رأسماله (2) فلديه نفس خصائص البنك الذي يصنف رأسماله (1) ولكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة سابقا.

البنك الذي يصنف رأسماله (3): يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال، ويعاني البنك من ضعف ربحيته وضعف نمو أصوله.

البنك الذي يصنف رأسماله (4): يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة للعمليات المصرفية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال من القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف اجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية، إذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمون إجراءا فوريا لتصحيح الاختلالات، فإنه يتوقع الإعسار للبنك، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

البنك الذي يصنف رأسماله (5): يعتبر معسرا، بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا، حيث أن الخسائر تقارب أو تتجاوز رأس المال مع وجود احتمال ضئيل بأن يتم منع البنك من الانهيار الكلي.

ب. جودة الأصول(a): تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الايرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال.

ب.1.تصنيف جودة الأصول: يمكن تلخيص الاعتبارات الواجب أخذها لتصنيفها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة	نسبة اجمالي التصنيف
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5% -15 %	20 %- 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15% – 35%	من50 % -80%
4	حدية	من 35% -60%	80% -100%
5	غير مرضية	60 % فأكثر	100% فأكثر

المصدر: علي عبد الله شاهين: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة 2005، متاح في الموقع: WWW. Kantakji. Com تاريخ النقل 15-12-2009، ص :34.

تم تحديد خمسة تصنيفات[20]: حيث يتصف البنك الذي يتم تصنيف أصوله (1) بحجم الأصول المتعثرة بالنسبة لرأس المال أقل من 2% أو 3%، إبقاء القروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها تحت السيطرة، الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية، الضبط الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص، احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض أما البنك الذي يتم تصنيف أصوله (2): فيظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة ب (1) ولكن يشهد نقاط ضعف في أحد العوامل السابقة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3): يظهر نقاط ضعف رئيسية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار البنك مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4): يظهر ضعف عام في العديد من العناصر مما تبرز الحاجة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5): يظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك وتوفير الحماية للمودعين والدائنين.

ج. كفاءة الإدارة(m): تشمل الإدارة جميع المدراء الرئيسيين ومجلس الإدارة ويستند تصنيف هذا العنصر إلى خمسة اعتبارات هي: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي.

ج.1. أسس تصنيف الإدارة : تم تحديد خمسة تصنيفات[21]: فالإدارة التي يتم تصنيفها (1) تتصف بقوة معدل الأداء المالي، الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية، مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ الإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل، دقة وملاءمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي، مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر، لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية، يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معا بصورة وثيقة، تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك. المركزي.

الإدارة التي يتم تصنيفها (2): لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.

الإدارة التي يتم تصنيفها (3): تظهر نقاط ضعف رئيسية في أحد العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة.

الإدارة التي يتم تصنيفها (4): تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة

الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الإعسار.

الإدارة التي يتم تصنيفها (5): هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابيا فوريا حيث تظهر هذه الإدارة عيوبا في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

د. الربحية(e) : تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويمكن تصنيف ربحية البنك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تصنيف ربحية البنك

التصنيف	الدخل من التمويل/ اجمالي الدخل نرمز للنسبة بالحرف A	المصروفات/ الدخل نرمز للنسبة بالحرف B	ROA صافي الدخل/ متوسط الأصول نرمز للنسبة بالحرف C
1	A>75%	B<55%	C>1.5
2	% 50<A<75%	55%<B<65%	0.75<C<1.5
3	20%<A<35%	65%<B<75%	0.4<C<0.75
4	10%<A<20%	75%<B<85%	0<C<0.4
5	A<10%	B>85%	C<0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مالك الرشيد أحمد: مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35-2005، ص: 11.

د.1.أسس تصنيف ربحية: تم تحديد خمسة تصنيفات[22]: حيث أن البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (1) يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح، سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات، الاتجاهات الإيجابية في أنواع الدخل والنفقات الرئيسية، الحد الأدنى من الاعتماد على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (2): يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، يوفر نموا لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية مثل: الاعتماد بطريقة ما على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (3): يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة وقد يشهد انخفاضا في الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين الأداء.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (4): يشهد مشاكل في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ويتطلب هنا وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (5): يشهد خسائر بصورة تهدد ملاءته المالية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار.

ه. السيولة: تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثل أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري.

ه.1.أسس تصنيف السيولة: تم تحديد خمسة تصنيفات[23]: فالبنك الذي يتم تصنيف سيولته (1) توفر فيه الأصول السائلة لتلبية الطلب على الودائع والقروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلب غير المتوقع، محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة، توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات، امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الاقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة.

البنك الذي يتم تصنيف سيولته (2): له نفس خصائص التصنيف (1) ولكنه يشهد نقطة ضعف واحدة أو أكثر من العوامل السابقة ويمكن تصحيحها من خلال تطبيق إطار زمني معقول دون رقابة تنظيمية.

البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3): تظهر فيه نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل السابقة الذكر ويشير إلى عدم الكفاءة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز حاجة الإدارة إلى التدارك الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات المصرفية.

البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4): يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية وقوية من أجل تقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5): يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية، من أجل منع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

و. الحساسية لمخاطر السوق: تم تحديد خمسة تصنيفات فالبنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق (1): درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة، صافي أرباحه قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق ب(2): لديه خصائص مشابهة للتصنيف (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة، أو أكثر من العوامل المذكورة.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق ب(3): تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ويواجه مشاكل

في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق (4): يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق ب(5): يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وهذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في إفلاس البنك.

4.نظام التقييم المصرفي في الجزائر: في سنة 2012 تم استكمال، مشروع إنشاء نظام التنقيط المصرفي، والذي طور بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بهدف مقاربة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي تنص عليها لجنة بازل ويعد نظام التنقيط المصرفي المطور(SNB) طريقة إشراف موحدة، مستوحاة من طريقة«CAMELS»[24].

5.محاولة تطبيق CAMELSعلى المؤسسة المصرفية العربية

1.5. تحليل كفاية راس المال: يمكن تحليلها بالاعتماد على النسب الموضحة في الجدول أدواه

الجدول رقم (5): أهم نسب تحليل كفاية رأس المال

	2014	2015	2016
رأس المال الأساسي /متوسط الأصول	%56.09	%23.63	%22.89
التصنيف السنوي	1	1	1
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	77.83%	30.22%	28.86%
التصنيف السنوي	1	1	1
نسبة تغطية المخاطر	%36	30%	%29
التصنيف السنوي	1	1	1
متوسط التصنيف السنوي	1	1	1
التصنيف الكلي لثلاث سنوات	1		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للبنك

من الجدول السابق نستنتج أنه حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي يمكن منح التصنيف رقم 1 لرأس مال المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية، بمعنى أنه يملك رأس مال جيد أي أنه يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية المحددة من طرف بنك الجزائر والذي يتماشى مع المتطلبات العالمية للملاءة المصرفية، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن المؤسسة العربية المصرفية لديها أداء قوي ويضمن النمو الجيد للأصول، كما أن الإدارة تتمتع بخبرة جيدة في متابعة مسار الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، كما يتمتع البنك بمعقولية في توزيع الأرباح دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب.

2.5. تحليل جودة أصول: من أجل معرفة مدى جودة الأصول نقوم بحساب وتحليل النسب التالية:

الجدول رقم (6): ملخص نسب تحليل جودة الأصول

	2014	2015	2016
نسبة التصنيف المرجح	%0.16	%0.35	%0.25
التصنيف السنوي	1	1	1
نسبة الأصول المادية إلى رأس المال الاجمالي	%9.55	%16.78	%17.71
التصنيف السنوي	1	1	1
نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	%3	%5	%3
التصنيف السنوي	1	1	1
التصنيف الكلي السنوي للأصول	1	1	1
التصنيف الكلي للأصول خلال الثلاث سنوات	1		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه يتبين أن أصول البنك تحمل التصنيف رقم 1 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، بمعنى أن البنك محل الدراسة يقوم ببقاء القروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها تحت السيطرة، الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية، الضبط الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص، احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

3.5.تحليل الربحية: يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل الربحية في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): أهم نسب تحليل الربحية وتصنيفها

	2013	2014	2015
معدل العائد على متوسط الأصول	%3.32	%4.03	%3.28
التصنيف السنوي	1	1	1
نسبة المصروفات إلى الايرادات	65.17%	%68.43	%66.9
التصنيف السنوي	2	3	3
نسبة الدخل من التمويل إلى اجمالي الدخل	%56.33	%69.67	%71.04
التصنيف السنوي	2	2	2
متوسط التصنيف السنوي	2	2	2
التصنيف الاجمالي للربحية	**2**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ربحية البنك حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels تأخذ التصنيف رقم 2 لذلك يمكن القول بأنه حقق خلال ثلاث سنوات الأخيرة أرباحا مرضية.

4.5.تحليل السيولة: إن تحليل عنصر السيولة يستند إلى مجموعة من النسب المالية نذكر منها:

الجدول رقم (8): تلخيص نسب تحليل السيولة

	2014	2015	2016
نسبة السيولة الحاضرة	%17.55	%30.5	%27.8
التصنيف السنوي	1	1	1
نسبة القروض إلى اجمالي الأصول	%79.59	%68.98	%70.71
التصنيف السنوي	5	4	5
متوسط التصنيف السنوي	3	3	3
التصنيف الكلي	3		

المصدر: من إعداد الطالبة

من الجدول السابق يتضح أن سيولة البنك تأخذ التصنيف رقم 3 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي بمعنى أن البنك تظهر فيه نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل ويشير إلى عدم الكفاءة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز حاجة الإدارة إلى التدارك الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات المصرفية.

5.5. تحليل الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة: إن مخاطر أسعار الفائدة تمثل أحد أهم مخاطر السوق، وباعتبار أن المصدر الأساسي لربحية البنك هو هامش الفائدة فإن تغير سعر الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة والمدفوعة ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة، هو تحليل الفجوة حيث تركز هذه الأخيرة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة حيث تمثل الفجوة الفرق بين الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة و الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة.

الجدول رقم (9): تحليل الفجوة

	2014	2015	2016
الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	45 759 593	51 035 967	54 485 209
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	32 322 287	50 211 170	53 294 749
الفجوة	13 437 306	824 797	1 190 460

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية

من الجدول السابق نلاحظ أن الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة موجبة خلال الثلاث سنوات محل الدراسة فهذا يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح وانخفاضها سيجعله يخسر، مما سبق يمكن التوصل إلى التقييم الكلي للبنك، والذي يتم استنادا للتصنيف المركب لجميع مكونات نظام التقييم camels كما هو في الجدول أدناه.

الجدول رقم (10): التقييم الكلي للمؤسسة العربية المصرفية الجزائرية

	2014	2015	2016
تصنيف رأس المال	1	1	1
تصنيف جودة الأصول	1	1	1
تصنيف الربحية	2	2	2
تصنيف السيولة	3	3	3
التصنيف الكلي	2	2	2
التصنيف الكلي لثلاث سنوات	2		

المصدر: من إعداد الطالبة

من الجدول أعلاه يتبين أن المؤسسة العربية المصرفية يمكن منحها التصنيف رقم 2 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي بمعنى أن وضعية البنك مرضية.

الخاتمة: إن موضوع البحث يهدف إلى تحديد دور نظام التقييم المصرفي في عملية الرقابة بالتركيز على المخاطر وقد حاولنا تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على المؤسسة المصرفية العربية من أجل اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا البنك. مما سبق تبين أن متوسط نسبة الملاء ة التي حققتها المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية خلال السنوات الثلاث هي 31.6% وهي تفوق الحد الأدنى10.5% الذي حددته لجنة بازل وفرضه بنك الجزائر على البنوك الجزائرية. وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الأولى ومن خلال التحليل السابق لأصول البنك محل الدراسة تبين أنها حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي تأخذ التصنيف رقم 1 بمعنى أن أصوله ذات جودة ومن خلال تحليل أرباح البنك تبين أنها تأخذ التصنيف رقم 2 خلال السنوات محل الدراسة بمعنى أن البنك حقق أرباحا مرضية تضمن له البقاء وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الرابعة ومن خلال تحليلنا لسيولة البنك حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي وجدنا أنها تأخذ التصنيف رقم 3 بمعنى أن البنك يعاني من مشاكل في السيولة وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الخامسة ومنه نستنتج أن نظام التقييم المصرفي يكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف في البنك وبتطبيقه على المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية تم اكتشاف أن نقاط قوة البنك تتمثل في رأس مال البنك وجودة أصوله والأرباح التي يحققها أما نقاط الضعف فتتمثل في المشاكل التي يعاني منها بسبب السيولة.

الهوامش والاحالات:

[1] عقبة الرضا، ريم غنام: **دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد (2) 2005، ص:6.

[2] عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المصارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص :184.

[3] عبد الكريم طيار: **الرقابة المصرفية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص: 6.

[4] منصور منال: **إدارة المخاطر الائتمانية وظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، 2009، ص:5.

[5] إبراهيم الكرانسة: **أطر أساسية ومعاصرة في االرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص :3.

[6] عمر شريقي: **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف، 2009، ص: 7.

* الرقابة بالتركيز على المخاطر: نظام رقابة المخاطر: الرقابة المرجحة بالمخاطر.

[7] علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص: 6.

[8] ابراهيم الكراسنة: مرجع سابق، ص:47.

[9] عقبة الرضا، ريم غنام، مرجع سابق، ص :4.

[10] طارق الله خان، حبيب أحمد: **إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، ورقة مناسبات رقم 5، البنك الإسلامي للتنمية، ص :191.

[11]الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: **ممارسات التفتيش المصرفي المرجح بالمخاطر**، مقدمة للبنك المركزي العراقي، 2008، ص: 3، متاح في الموقع: WWW. USAID. IRAQ. Com. Consulté le : 30-06-2010

[12] إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص ص: 47-59.

[13] مالك الرشيد أحمد: **مقارنة بين معياري CAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35-2005، ص:3.

[14] CGAP- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (أحد برامج التمويل الأصغر) التابعة للبنك الدولي، دليل الموارد المتعلق بدراسات تقييم التمويل الأصغر، نوفمبر 2001 ، ص :2.

[15]Ahmed Farra : **Bank Evaluation System** a partir le site d'internet: Site -iugaza. edu. ps/ yashour/ files/2010/ 02% CAMELS- Farra, consulte le : 25 -03-2010.

[16] شوقي بورقبة: **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، دون نشر التاريخ، ص: 5.

[17] مصطفى عبد اللطيف: **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد6، 2008، ص: 120.

[18] R. Alton Gilbert et Andrew Meyer**: The role of a Camel Dawng rade model in Bank Surveillance,** working paper series, Federal reserve Bank of ST. Louis, 2000 p :6 apartir le site d'internet : WWW. Federal reserve. Gov. Consulte le: 14-06-2010

[19] BOARD of governors of the federal reserve system: **uniform financial Institutions rating system,** division of Banking supervision and regulation, SR 9638, 1996, p7a partir le site internet ; . WWW. Federal reserve.gov.Consulte le: 14-6-2010.

[20] Patrick y. Trautman, **CAMELS rating, USAID- Funded Economic Governance projet**, presented to: CBI Bank Supervision Examiners 2006, p p :16- 17.

[21] Patrick Trautmann, OP. CIT, p p: 22-23.

[22] Federal register/ vol, 72, NO, 244, December 20, 2007/ Notices, p/ 72449, WWW. Federal Reserve. Gov. Consulte le: 14-06-2010

. Patrick Trautmann, Op, CIT, p p 37-38[23]

[24]التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012.